الإعلام والتغريب الثقافي

(*) قدمت فكرة هذه الورقة أول مرة في النشاط الثقافي لكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م. ثم نُقِّحت وزيدت ونشرت في مجلة «المنهل» السعودية في العدد ٤٩٨ المجلد ٥٤ في صفر ١٤١٣ هـ/اغسطس ١٩٩٢ م.

obeikandl.com

obeikandl.com

تشكو الأمم المستضعفة في العالم اليوم من عدوان ثقافات الأمم القوية على ثقافاتها الذاتية، وتتنادى تلك الأمم إلى مقاومة هذا العدوان الثقافي. تلك سمة ظاهرة من سمات المجتمع الإنساني المعاصر. وتمثل الحضارة الغربية المعاصرة النموذج المعبّر عن تلك السمة تعبيراً صارخاً. وإذا كانت الأمم المستضعفة خارج المنظومة الحضارية الغربية هي المتضررة من العدوان الثقافي أكثر من غيرها فإن صراع القوى الثقافية المختلفة داخل المنظومة الغربية نفسها بدأ الآن يطفو على السطح وتتعالى بعض الصيحات لمقاومة ما يعتبره الأوربيون «أمْرَكَة» الثقافات الذاتية للأمم الأوربية أو مزاحمتها في عقر دورها!

ونقدم هنا شاهدين اثنين؛ أحدهما من أيسلندا، الجزيرة الأوربية الصغيرة التي تقع في أقصى الشمال الأوربي، وثانيهما من فرنسا التي تمثل مصدراً غنياً من مصادر الأشعاع الفكري والثقافي في القارة الأوربية. فآيسلندا تشكو من «غزو الثقافات المستوردة» والمقصود هنا الثقافة الأنجلوسكسونية، ولذلك فهي «مصممة على الدفاع عن لغتها وثقافتها ضد غزو برامج التلفزيون المستوردة التي ترى أنها تشكل خطراً على تراثها الذي يعود إلى عصر الفايكنغ قبل ألف عام».

أما فرنسا فقد عبر رئيسها «فرانسوا ميتران» مؤخراً عن مقاومته لـ «أمركة» الثقافة الفرنسية العريقة بشكل رمزي عندما رفض دعوة إدارة «يورورديزني» ـ وهي مدينة ألعاب تقلد النموذج الأمريكي «ديزني لاند» ـ لزيارة هذه المدينة وتناول الشاي مع «ميكي ماوس» ـ أحد أبرز الرموز الأمريكية في مدينة الألعاب ـ بمناسبة افتتاح هذه المدينة!

فإذا كان الفرنسيون «أصحاب السطوة الفكرية ومصدرو الموضات الثقافية إلى العالم» ـ بتعبير د. سعد البازعي ـ «هم الذين يشتكون ويرفعون أعلام الخوف، فكيف ستكون حال هذا الركام من الشعوب الذين إنْ لم تَطَلْهم أيدي المجاعات أو الحروب أمسكت بتلابيبهم أكفّ الهيمنة الثقافية بشتى أشكالها؟»[1]

اختراق الثقافات

وفي ظل هيمنة الحضارة الغربية بثوبها الأمريكي يصبح «تغريب» ثقافات الأمم الأخرى أداة من الأدوات التي تمهّد الطريق لتلك الهيمنة، ثم تكرّسها في الواقع المعاش. ويستهدف هذا التغريب ـ في أساسه ـ اختراق الهويات الثقافية للأمم التي يطالها عدوان ثقافة التغريب. والهوية الثقافية لأي أمة هي تلك العناصر التي تكون ـ كما يقول «كلود فابريزيو» ـ «خصائص تصرفات مجموعة بشرية متجانسة نسبياً تنعكس على طرائق العيش، وسلّم القيم، وأساليب الانتاج والعلاقات الاجتماعية، وأخيراً الانتاج الثقافي والفني»[2]. وينتج عن عدوان ثقافة التغريب على هذه القيم والمعايير والخصائص ومحاولتها صياغة خصائص ثقافة بديلة - مؤسسة على القيم الغربية - وفرضها على المجتمعات المختلفة بوصفها

---

(١) د. سعد البازعي: «ميكي ماوس زائراً»، جريدة الرياض (السعودية) ١٤١٢/١٠/٢٥ هـ.

(٢) انظر: التنمية الثقافية: تجارب إقليمية، تأليف لفيف من خبراء اليونسكو، ترجمة سليم مكسور (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨٣ م) ص ٣٥٨.

خصائص ثقافية «عالمية» أو «إنسانية» ينتج عن ذلك «اغتراب» الناس عن مجتمعاتهم التي يعيشون فيها، وفقدانهم لتميزهم الحضاري واهتزاز هويتهم الذاتية.

التغريب الثقافي - إذن - حقيقة واقعة في عالم اليوم. ونعني بذلك هيمنة الثقافة الغربية بقيمها الفكرية وأنماط سلوكها الاجتماعي وطرائق عيشها المادي، وسعيَ أرباب هذه الثقافة - بما يمتلكونه من أسباب القوة ووسائل التأثير - إلى تكريس ثقافة التغريب بوصفها «الثقافة الإنسانية العالمية» في حياة الأمم والشعوب الأخرى. وليست ظاهرة التغريب الثقافي وليدة الظروف الجديدة التي ارتبطت بما يُروج له اليوم من «نظام عالمي جديد»، بل هي ظاهرة قديمة تجدد الآن وتكتسب أهمية أكبر وبروزاً أوسع في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تشهدها الساحة الدولية في هذه الأيام. وفي ذلك يقول الدكتور حمدي حسن: إن «العلاقات الدولية الراهنة ظهرت كنتيجة حتمية للتوسع الاقتصادي والجغرافي (القائم على السيطرة على أراضي الآخرين) الذي ارتبط في القرن التاسع عشر بتدويل الرأسمالية الصناعية. ومع هذا التوسع فإن التقنيات والرموز والأنساق الاجتماعية الغربية تم تصديرها إلى أراضي المستعمرات. وفي النصف الثاني من القرن العشرين تمَّ التوسع بشكل جماهيري في تصدير هذه الأشياء حتى ظهرت مفاهيم الامبريالية الثقافية والغزو الفكري»[1].

وترتبط «امبريالية» التغريب الثقافي هذه بأيديولوجية الشعور بالتفوق واحتقار الآخرين وهي الأيديولوجية التي تؤمن بها قطاعات عريضة من النخبة المسيطرة على مقاليد الحكم والتوجيه في المجتمعات الغربية، وفي المجتمع الأمريكي بوجه خاص. فهذه النخبة ترى في التوسع وبسط

(١) د. حمدي حسن: «السياسات الوطنية الثقافية في دول العالم الثالث في ضوء المناقشات الدولية الراهنة» ورقة بحث غير منشورة.

النفوذ «خدمة للإنسانية» وليس مجرد تحقيق للمصالح الغربية ! ولذلك يقول «وليام فولبرايت» - السناتور السابق ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي - معلقاً على هذه النزعة العنصرية التوسعية للغرب «إن سياسة القوة تمارس مستترةً بشتى الأسماء. وقد كان البريطانيون يسمونها «عبء الرجل الأبيض» والفرنسيون «رسالتهم الحضارية» وأمريكيو القرن التاسع عشر «مصيرهم المحتوم». وقد كتب «هيرمان ملفيل» الأمريكي خلال القرن الماضي يقول: «نحن الأمريكيين شعب خاص، شعب مختار، إننا نحمل دفة الخلاص لحريات العالم»[1]. وبذلك يمكن القول إن فلسفة التغريب الثقافي تقوم على أساسين متكاملين؛ أولهما: الإعتقاد بـ «انسانية» و«عالمية» و«تفوق» الثقافة الغربية وثانيهما أن الثقافات الأخرى هي ثقافات «متخلفة» و«غير إنسانية» ولا بد للثقافة «المتفوقة» أن تسود عليها.

وإذا كانت ثقافات أمم عديدة تعرضت - وماتزال تتعرض - لعدوان ثقافة التغريب، فإن الأمة العربية الإسلامية نالها قسط وافر من عدوان هذه الثقافة المتسيدة. ولهذا العدوان الثقافي تأريخ ممتد ليس هنا مجال استعراضه. ويكاد يكون العداء للإسلام والخوف منه كبديل حضاري منافس هو محور الدوافع التي جعلت النخبة الحاكمة والموجهة في الغرب تكثف من حملات التغريب على مجتمعاتنا العربية الإسلامية بشكل متواصل. وقد كانت ثمرات الوسائل التي سخرتها تلك النخبة - من حركة استشراق وتنصير، وصنع للقيادات الفكرية والسياسية المستغربة والتمكين لها، وتغريب مناهج التعليم في العالم العربي وغير ذلك من الوسائل - تجتمع في النهاية لتحقيق هدفين مترابطين هما: تفريغ عقول النخبة العربية

---

(١) انظر: قدري قلعجي: أمريكا وغطرسة القوة (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧/١٩٨٧ م) ص ٣٥.

الإسلامية من هويتها الذاتية المتميزة بالتشكيك في قدرة الإسلام على الاستجابة لمتطلبات الحياة العصرية. ومن جهة أخرى إحلال الهوية الغربية محلها عن طريق تزيين قيم الحضارة الغربية وطرائق عيشها وترسيخ الاعتقاد لدى هذه النخبة بأن طريق التحضر والتحديث لا بد وأن يمر بالغرب!

ومع تطور وسائل الاتصال الجماهيرية في النصف الأخير من هذا القرن دخلت حركة التغريب الثقافي ـ مرحلة جديدة ذات سمات مختلفة عما كانت عليه في المراحل السابقة. يقول الباحث الإعلامي الأمريكي «هربرت شيلر» ـ مؤلف كتاب «وسائل الإعلام والامبراطورية الأمريكية» ـ إن صناع القرار السياسي الغربيين انشغلوا «بالبحث عن بدائل تضمن استمرار السيطرة الغربية ـ وعلى وجه التحديد الأمريكية ـ على الأوضاع الثقافية والاقتصادية الدولية فاستقر رأيهم على التكنولوجيا كبديل. وتتضمن هذه التكنولوجيا شبكات الكمبيوتر ونظم الأقمار الصناعية. وتقوم هذه الشبكات ببث كميات هائلة من الأخبار والمعلومات عبر دوائر عابرة للحدود القومية. وأكثر من ذلك فإنها سوف تصبح في منأى عن «الرقابة المحلية». ولذلك فإن هذا التوسع في الاستخدام العالمي للمعلومات (بواسطة) البث الالكتروني وشبكات بنوك المعلومات سوف تكون له آثاره الخطيرة على الثقافات القومية في الأعوام القادمة»[1].

وقد كان من أبرز وأخطر سمات المرحلة الجديدة من مراحل التغريب الثقافي ـ التي تحدث عليها شيلر ـ أن وسال الاتصال الالكترونية ـ بمختلف أشكالها ـ عملت على توسيع وتعميق مساحات التأثير الثقافي الغربي في حياة الأمم والشعوب في كل مكان. وبذلك يمكن القول إن

(١) انظر: د. عبد القادر طاش: الإعلام والتغريب الثقافي (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، ١٤١٢/١٩٩١ م) ص ٦٠٥.

هذه الوسائل قد نقلت التغريب الثقافي من كونه حركة تؤثر في النخبة ذات النطاق المحدود إلى كونه حركة تؤثر في «الجماهير» بآفاقها الرحبة. وقد ساعدت هذه السمة المميزة لجماهيرية التغريب الثقافي على تهيئة مناخ ملائم ليتحول هذا التغريب من صفة «الغزو» المباشر إلى صفة «الاستلاب غير المباشر» بل وأن يصل - في بعض المجتمعات حتى العربية الاسلامية منها - إلى حدّ «الانسلاب» الذي يتسم - كما يرى د. غازي القصيبي - بأنه ذو «دافع ذاتي تلقائي، يتم دون مجهود من الجهات الغازية، ويتم دون أن يدرك ضحية الغزو أنه معرّض لأي خطر، فيُقْبِل في حماسة وبلاهة لا على قبول الغزو فحسب، بل على اعتناقه واحتضانه. وهنا مكمن الخطر. إذ كيف يمكن أن تقاوم عدواً لا تشعر بوجوده؟»[1].

«الامبريالية» الالكترونية

ولقد أدت هذه السمة للإعلام الغربي ببعدها الجماهيري والدولي إلى زيادة اعتماد المجتمعات النامية على وسائل الاتصال والإعلام الغربية والتي تستند إلى القوة العسكرية والاقتصادية والتأثير السياسي لدول أمريكا وأوروبا ونشوء صور متعددة من التبعية الإعلامية لها. وقد أطلق «توماس ماك فيل» على هذه الظاهرة اسم: «الامبريالية الالكترونية» وشرحها بقوله: «إنها علاقة التبعية التي تأسست باستيراد معدات الاتصال والبرامج الأجنبية ومعها المهندسين والفنيين وما يتعلق بها من بروتوكولات ومعلومات. وذلك بخلق الأسس لمجموعة من المعايير والقيم الأجنبية والتوقعات التي يمكن أن تغير الثقافة المحلية وعمليات التنشئة الاجتماعية إلى درجات مختلفة. فالاستيراد يتنوع من الكتب الهزلية إلى الأقمار الصناعية ومن

---

(١) د. غازي القصيبي: «معضلة الإنتماء في الرؤية الكونية الواحدة» مجلة اليمامة (السعودية)، ع(٨٩٥) في ١٤٠٦/٦/١٤ هـ.

الكمبيوتر إلى الليزر، وبجانبها المنتجات الأكثر تقليدية مثل البرامج لإذاعية المرئية والمسرح وأشرطة الخيالة (السينما) وخدمات البرق وعروض الإذاعة»[1].

وبنظرة سريعة لواقع الهيمنة الإعلامية الغربية ندرك مدى ما تقوم به وسائل الاتصال الجماهيري من دور خطير في تغريب الهوية الثقافية للأمة: فكراً وسلوكاً وطرائق في التعامل والنظر إلى الأشياء والأحداث. وقد تناول العديد من الباحثين الاعلاميين ظاهرة التبعية الإعلامية بالعرض والتحليل. ونتناول هنا بعض مظاهر هذه التبعية الإعلامية في عالمنا العربي والإسلامي. ففي المجال التقني تعتمد الدول العربية والإسلامية اعتماداً كلياً على الغرب في كل ما يتعلق بالبنى الأساسية للاتصال وهي المرافق والمعدات وتسهيلات الانتاج والتوزيع التي يحتاجها النشاط الاتصال في مختلف مراحله سواء في جمع المعلومات أو إعدادها أو نشرها وتوزيعها. ومن هذه التقنيات وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية وشبكات التلكس وشبكات الكوابل وأدوات الطباعة وآلات التصوير وبنوك المعلومات والحاسبات الآلية[2].

وقد ذكرت اللجنة الدولية اللاتصال في تقرير لها قدمته في ندوة عقدت في النمسا عام ١٩٨٣ م «أن الابتكار التقني ليس محايداً كما أنه ليس متحرراً من نظام للقيم، وأن القرارات في مثل هذا الميدان لها نتائج سياسية واجتماعية ضخمة. إن جلّ المشاكل المعاصرة للإتصال لا تحل

---

(١) انظر د. صاح أبو اصبع: «وسائل الإعلام الغربية والإنسلاب الثقافي»، مجلة شؤون عربية (تونس)، ع (١٧) يوليو ١٩٨٢ م.

(٢) انظر بالتفصيل: د. عواطف عبد الرحمن: قضايا التنمية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، رقم (٨)، رمضان ١٤٠٤ هـ)، ص ٦٠ - ٨٠.

فقط بتوفر المال والإطار.. وكل عمل في هذا الميدان ينبغي أن لا يدعم الهياكل التنفيذية التي تقوم على أسس غير ديمقراطية أو أن يستخدم كوسيلة للهيمنة الثقافية» ويعمل أصحاب الصناعات التقنية في مجال الاتصال والإعلام الغربيون على ترسيخ الزعم بأن التقنية الإعلامية أدوات غير منحازة وأنها ليست في خدمة أهداف الهيمنة الثقافية الغربية. ووراء هذا الزعم محاولة الحفاظ على مصالح الشركات والمؤسسات والقوى الرأسمالية الضخمة التي تمثل الصناعة الإعلامية. ومن الملحوظ أن هذه الصناعات تحقق قفزات هائلة في الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الصناعية الكبرى مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا وكندا واليابان، حتى إن سوق هذه الصناعة كان يمثل قبل ما يقرب من عشر سنوات ١٢٥ مليار دولار في العام الواحد. وقد قدر الخبراء أن تواصل هذه الصناعة نموها بنسبة ٢٠٪ بحيث تمثل في نهاية هذا القرن ما لا يقل عن ٤٠٪ من السوق الصناعي الأمريكي[١].

وفي مجال المادة الإعلامية كالأخبار والبرامج الإعلامية، فإن وكالات الأنباء الغربية المشهورة (وهي رويتر البريطانية والصحافة الفرنسية والأسيوشيتدبرس واليونايتدبرس الأمريكيتان) تسيطر على أكثر من ٨٠٪ من تدفق الأنباء في العالم وهي منتشرة في أكثر من ١١٦ دولة وتبث كل منها يومياً ما بين ٢و١٧ مليون كلمة في المتوسط. كما تهيمن أربع وكالات غربية للأخبار المصورة على تدفق الأنباء إلى تلفزيونات العالم وهي وكالة الأخبار المصورة البريطانية واليونايتدبرس والنيوزفيلم الأمريكيتان والوكالة الالمانية[٢]. وتدخل الآن في ميدان المنافسة

---

(١) انظر: محمد السماك: تبعية الإعلام الحر (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩١ م) ص ٢١.

(٢) انظر: د.• عبد القادر طاش: دراسات إعلامية (الرياض: دار الصافي للثقافة والنشر، ١٤٠٩/١٩٨٩ م)، ص ٨٩.

المحمومة شبكات التلفزيون الدولية التي تبث عبر الأقمار الصناعية إلى عدد كبير من دول العالم مثل شبكة (CNN) الأمريكية وشبكة الـ (BBC) البريطانية. إضافة إلى الخدمات الأخبارية الحية والجذابة التي تقدمها الإذاعات الغربية الموجهة من لندن ومنتي كارلو وواشنطن إلى مستمعيها في الوطن العربي بشكل خاص. أما حجم البرامج الإعلامية المستوردة فتشير دراسة أجرتها منظمة اليونسكو عن التداول الدولي للبرامج التلفزيونية إلى أن غالبية الدول النامية تستورد ما لا يقل عن نصف البرامج التي تعرضها في محطاتها التلفزيونية، وإن ٧٠٪ من جملة الواردات الدولية من البرامج التلفزيونية تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، وأن الدول التي تحتكر تصدير هذه البرامج هي على التوالي: الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والمانيا.

ويمثل الإعلان التجاري في وسائل الإعلام أحد أهم وسائل الضغط على المؤسسات الإعلامية إلى جانب كونه - بما يقدمه من مضمون وقيم وأساليب دعائية - أداة خطيرة من أدوات الترويج والتكريس لمنتجات التغريب الفكري والثقافي والسلوكي في المجتمعات النامية. ويكفي أن نعرف أن الإنفاق العالمي على الإعلان يبلغ سنوياً ٦٤ مليار دولار، تستهلك الولايات المتحدة وحدها أكثر من نصفه. وتحتكر توزيع الإعلان في العالم ٢٥ وكالة دولية منها ٢٢ وكالة أمريكية. وتبين دراسة أجريت على ٤٦ دولة نامية أن شركات الإعلان في ٢٩ دولة منها تملكها شركات أمريكية وأن ١٣ دولة فقط فيها شركات إعلان وطنية. وتبين الدراسة أن ثلث الشركات الإعلانية في هذه الدول تسيطر عليها شركات أمريكية[1].

وتعدّ ما يسمى بـ «الشركات العابرة» أو «المتعددة الجنسيات» أداة للتغلغل الاقتصادي الذي يهدف إلى تعميق الهيمنة الأيديولوجية والثقافية

(١) محمد السماك: مرجع سابق، ص ٢٢.

للغرب في العالم. فهذه الشركات «تمارس حالياً المهام التي كانت تقوم بها في الماضي الحكومات الاستعمارية. ولا تكتفي هذه التجمعات الهائلة بتعبئة رأس المال والتكنولوجيا وتحويلها إلى سوق الاتصال، بل إنها تسوّق أيضاً سلعاً استهلاكية ثقافية واجتماعية لا حصر لها. كذلك تمارس هذه الشركات تأثيراً مباشراً في أجهزة الإنتاج الاقتصادي للدول التي تعمل بها وتلعب دوراً رئيسياً في تسويق ثقافتها كما تسيطر على عدد كبير من وسائل الإعلام في دول العالم الثالث. وتضطلع الشركات عبر القومية بدور تزداد أهميته بإطراد في إقامة البنى الأساسية للإتصال وتداول الأنباء والمنتجات الثقافية والمواد التعليمية والكتب والأفلام والمعدات والتدريب»[1].

ونصل إلى المجال الأكاديمي - ونعني به إعداد وتأهيل وتدريب الكوادر الإعلامية في دول العالم الثالث - لنجد أن معاهد وأقسام وكليات تدريس الإعلام وكذلك مراكز التدريب المهني الإعلامي ووحدات البحوث والدراسات الإعلامية في العالم العربي والإسلامي تعتمد - بشكل كبير وإن كان بنسب متفاوتة - على المناهج الغربية ونتائج البحوث التي أجريت في المجتمعات الغربية وهي نتائج بعيدة الصلة عن واقع مجتمعاتنا العربية والإسلامية وغريبة عن السياق الفكري والاجتماعي والسياسي والاقتصادي لهذه المجتمعات. ومن ثمَّ فإن تكوين الإعلامي العربي - كما يقول محمد السماك - «في معاهد أجنبية أو على أسس مدارس أجنبية يكوّن عنده ملكة الاختيار والتقويم والفرز وتحديد الأولويات على أسس قد لا تنسجم دائماً وبالضرورة مع متطلبات البنية الاجتماعية العربية ومع التطلعات القومية والحاجات الوطنية»[2].

---

(١) انظر: د. جيهان رشتي: «تدفق الأنباء الأجنبية في الإعلام العربي»، مجلة شؤون عربية (تونس) ع (١٧) يونيو ١٩٨٢ م.

(٢) محمد السماك: مرجع سابق، ص ١٨ ـ ١٩.

بين «الغزو» و«التفاعل»

كيف نواجه هذا التغريب الثقافي؟ وما الدور المطلوب من وسائل الإعلام العربية والإسلامية للإسهام في هذه المواجهة؟ وكيف يتحقق هذا الدور في الواقع، وما متطلباته وشروط تحققه؟ تلك هي الأسئلة الملحّة التي ينبغي الإجابة عنها أو محاولة الإجابة عنها لكيلا نكون دائماً في موقع المشتكي المغلوب على أمره، بل ننتقل ـ برغم ما قد نواجهه من صعوبة وعقبات ـ إلى موقع المشخّص للداء والباحث عن تصوّر نظري وعملي للعلاج حتى وإن كان ذلك العلاج صعب التحقيق أو ربما حلماً لا تسعفنا معطيات الواقع الرديء على تحويله إلى إنجاز نفرح به.

وقبل الحديث عن دور الإعلام الإسلامي في مواجهة التغريب الثقافي يحسن بنا أن نقف لحظة عند نقطتين هامتين؛ أولاهما تتعلق بما قد يطرأ على بعض الأذهان من أن حديثنا عن خطورة التغريب وضرورة مواجهته تعني بالضرورة رفضنا لحضارة الغرب جملة وتفصيلا، أو أننا ندعو إلى الإنغلاق والانكفاء الثقافي. إن مثل هذا الظن إنما ينشأ من الخلط بين مفهوم عدوان أو غزو ثقافة لثقافة أخرى ومفهوم التفاعل بين الثقافات، مع أن الفرق بينهما شاسع، فعدوان ثقافة على أخرى دافعه احتقار الآخر والشعور بالتفوق عليه، ومنطقه الجبر والفرض، ونتيجته الهيمنة والسيطرة. أما التفاعل بين الثقافات فيكون بين طرفين متكافئين، أو يحترم كل منهما الآخر على أقل تقدير، ومنطقه الاختيار الحر والقبول عن اقتناع، ونتيجته إثراء الطرفين معاً. ولا ريب أن العدوان مرفوض، أما التفاعل فهو مطلوب. فهل يمكن وصف ما يحصل الآن بين الثقافة الغربية المهيمنة وبين الثقافات الأخرى بأنه تفاعل حضاري يقوم على الاختيار الحر والقبول عن اقتناع أم هو عدوان وغزو ثقافي؟

أما النقطة الأخرى فهي تتعلق بحق كل أمة في المحافظة على هويتها الثقافية والدفاع عنها وردّ عدوان الثقافات الأخرى عليها. وهو حق مكفول في شرائع الأديان وفي تنظيمات القانون الدولي. ولقد كان الإسلام أكثر الأديان حرصاً على عدم الاعتداء على ثقافات الآخرين، بل أسهم الإسلام في حفظ ورعاية تلك الثقافات في ظلال حضارته المتسامحة وتمثلت ذروة هذا التسامح في عدم إكراه الآخرين على تغيير أديانهم وإقرار المبدأ الخالد بأنه (لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي..).

وإذا كان لكل أمة الحق في أن تحافظ على هويتها الثقافية وتدفع عنها عدوان الثقافات الأخرى، فإن الأمة العربية الإسلامية أولى الأمم بهذا الحق، لأنها مؤتمنة على ثقافة إنسانية حقيقية. فالثقافة الإسلامية - بما تتضمنه من مباديء ثابتة وقيم إنسانية وأسس عامة لإسعاد الإنسان - هي الثقافة القادرة على حل مشكلات الإنسانية المعاصرة فهي - إذاً - ملك للبشرية كلها وليست محدودة النطاق. وليس في هذا الاعتقاد تعصب للثقافة الإسلامية، ولا يمكن وصفها بأنها عنصرية، كما هو الحال بالنسبة لرؤية الغربيين لثقافتهم، ذلك أن مبادئ الثقافة الإسلامية وقيمها ليست من وضع المسلمين بل هي وحي إلهي، في حين أن الحضارة الغربية نتاج بشري وضعي. وقد عبر الروائي الروسي «الكسندر سولجنتسين» عن حاجة البشرية إلى ثقافة ذات سلطة أعلى من سلطة الإنسان فقال: «لقد عشت طول عمري تحت ظل نظام حكم يفتقر إلى العدالة الموضوعية (يقصد النظام الشيوعي) وأعرف كم هو فظيع ذلك. ولكن المجتمع الذي لا يملك أي معايير أو مقاييس أخرى غير القانون الوضعي ولا يردعه عن الشر سوى يد القانون الباطشة وحدها هو أيضاً وبالقدر نفسه مجتمع تحتقر فيه قيمة الإنسان» ويضيف قائلاً: «إن الطريقة الوحيدة نحو تصحيح المسار المادي المنحرف للإنسان الغربي المعاصر هي عودة الإنسان إلى

الإيمان بقوة مهيمنة على مصير الإنسان هي التي تحدد مصير الإنسان وهي التي تحدد له قيمه ومسؤولياته الأخلاقية والاجتماعية. وكذلك الإيمان بوجود قيم أخلاقية عالمية وموضوعية شاملة لكل البشر، وهي تعلو على كل اعتبارات الحرية الفردية التي لا تحدها حدود»[1] فهل يمكن أن تتوافر هذه الخصائص السابقة في غير الثقافة الإسلامية؟ ومن هنا نؤكد على أن المحافظة على الثقافة الإسلامية ورد عدوان الثقافات الأخرى عليها ومقاومة الغزو الثقافي الذي يستهدفها ضرورة إنسانية وليست مجرد حاجة وطنية أو قومية، وذلك لأن تحجيم الثقافة الإسلامية أو إضعافها يعدّ خسارة للإنسانية كلها وليس للمسلمين وحدهم.

الإعلام والدور المطلوب

إن مقاومة التغريب الثقافي في حياة الأمة ليست مهمة الإعلام فحسب، بل هي مهمة شاملة. وينبغي أن لا ينظر إلى ظاهرة التبعية الإعلامية بمعزل عن بقية ظواهر التبعية في حياتنا. فهذه التبعية جزء من كل، بل ربما تكون إنعكاساً لظواهر التبعية في الميادين الثقافية والسياسية والاقتصادية. لذلك فإن علاج التبعية الإعلامية لا يتم إلا وفق منهج شامل لعلاج أزمة التبعية بمختلف صورها وألوانها حتى تتمكن الأمة من المحافظة على هويتها الثقافية الذاتية وتعمل على تنميتها وترسيخها وتنطلق ـ بعد ذلك ـ للتفاعل مع الثقافات الأخرى: أخذاً وعطاء.

إن الأساس الذي ينبغي أن ينطلق منه الإعلام الإسلامي في أدائه لدوره في مواجهة التغريب الثقافي هو تحرير الإعلام في عالمنا العربي والإسلامي من أثقال التبعية حتى يكون قادراً على تحمل تبعات هذه المواجهة. وهذا مطلب مشروع لكل أمة فقد أقرته اللجنة الدولية لدراسة

(١) انظر: د. محمد إبراهيم الشوش: «الحضارة المادية المعاصرة وتدهور القيم الإنسانية». مجلة الدوحة (قطر)، ع (٣٢) اغسطس ١٩٧٨ م.

مشكلات الاتصال المنبثقة عن هيئة اليونسكو في وثيقتها رقم ٣٢ حيث تقول: «إن تحرير وسائل الإعلام الوطنية لهو جزء لا يتجزأ من الكفاح الشامل من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي تخوضه الغالبية العظمى من شعوب العالم التي ينبغي أن لا تُحرم من حقها في بث الإعلام وتلقيه بطرق موضوعية سليمة. ويتساوى الاستقلال إزاء مصادر المعلومات في أهميته مع الاستقلال التقني، لأن التبعية في مجال الإعلام تؤدي بدورها إلى تعطيل النمو السياسي والاقتصادي»[1].

ولن يتحقق هذا التحرر من أثقال التبعية إلا بإرساء قواعد متينة لنظام إعلامي جديد يستند إلى فلسفة إسلامية للإعلام تحدد إطاره الفكري العام وغايته الكبرى ووظائفه العامة والخاصة وأساليبه وطرقه ووسائله وقنواته ونظمه وسياساته. وبعد ذلك يتم تطبيق هذا النظام الإعلامي الإسلامي في الواقع العملي في ظل مناخ سياسي واجتماعي راشد يقوم على التميّز الفكري وإرادة التغيير الحضاري في ظل حرية مسؤولة وتسامح مقبول.

وفي كنف هذا النظام الإعلامي الراشد يمكن للإعلام الإسلامي ـ ونعني به الإعلام المصطبغ في كل حركة من حركاته وفي كل وسيلة من وسائله، وفي كل وظيفة من وظائفه بروح الإسلام وتوجيهاته وتعاليمه وضوابطه ـ أن يقوم بدوره في مواجهة التغريب الثقافي عبر مسارين إثنين يكمل أحدهما الآخر. فمن جهة أولى يقوم الإعلام الإسلامي بتثبيت الهوية الذاتية للأمة وبناء ثقافتها المميزة وتنمية طاقاتها الإبداعية وذلك أن البناء الثقافي للذات بناء قوي يسدّ الثغرات التي ينفذ منها غزو ثقافة التغريب إلى أجيالنا ومجتمعاتنا وبدون هذا التحصين الثقافي الذاتي تكون الجهود الأخرى في المواجهة غير ذات جدوى.

(١) انظر: شون ماكبرايد: أصوات متعددة وعالم واحد (الجزائر: اليونسكو والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١ م).

ومن جهة أخرى يقوم الإعلام الإسلامي بصدّ عدوان ثقافة التغريب على ثقافة الأمة وفق منهج سديد يعتمد على الرصد الواعي والتقويم الموضوعي والتفنيد المقنع. ومع أهمية الجهد الوطني - الذي يقوم به أهل كل بلد عربي وإسلامي - في تحرير الإعلام من أثقال التبعية وتهيئة المناخ الملائم ليضطلع الإعلام بدوره المنشود في تثبيت هوية الأمة وبناء ثقافتها ومواجهة غزو ثقافة التغريب، فإنّ هذا الجهد قد لا يستطيع أن يؤدي الدور على الوجه المطلوب. لذا فإن تعاون أبناء الأمة في أوطانها العديدة وتكاتفهم ضرورة واقعية ـ فضلاً عن كونها فريضة شرعية ـ وعصر اليوم عصر التكتلات في الميادين المختلفة وقَدَر هذه الأمة أن تعتمد - بعد الله - على وحدة مشاعرها وإتحاد جهودها لبلورة صيغة عملية لتعاون إعلامي عربي وإسلامي حتى تستطيع أن تقف على قدميها في عالم التكتلات الذي لا يرحم فيه القوي الضعيف أبداً.

هل هي أضغاث أحلام في زمن تتوالى فيه الإحباطات والانكسارات على أمتنا من كل جانب؟ كلا بل هي رؤى مستقبلية تؤسسها مشاعر الثقة في مستقبل الأمة ويروّيها ماء الأمل في قدرتها على اجتياز المحن كما كانت تفعل دائماً والتاريخ شاهد لا يكذب. وقبل ذلك وبعده الإيمان العميق بأن الأمر كله بيد الله، وهو الرحيم بعباده، لعلنا إن غيَّرنا ما بأنفسنا أن يغير الله ما بنا.